كـلـمـة الـعـــدد

سهاد ظاهر ناشف*

في هذا العدد من مجلّة "جدل"، يجري التركيز على ممارسات قتل النساء في المجتمع الفلسطينيّ المحتلّ عام 1948، من عدّة جوانب. ظاهرة قتل النساء هي ليست بظاهرة مميَزة للمجتمع الفلسطينيَ، بل هي ممارسة اجتماعيّة تسود العالم والحضارات أجمع، لكن بأشكال وتجلّيات مختلفة باختلاف السياق الذي تُمارَس فيه.

إن تاريخ ممارسات قتل النساء في المجتمع الفلسطيني غير مُوثق وبحاجة لعملية بحث خاصة، لكن هنالك ادعاء بان اول حدث قتل امرأة كان بسنوات الثلاثين من القرن المنصرم، كذلك هنالك توثيق إعلامي لحالة قتل بسنوات ا لستين في الناصرة، تبعته حالات قتل في بداية السبعينيَات في منطقة الرملة، التي أعقبتها احتجاجات ومحاولات نسائيّة غير منظَّمة لرفض ومناهضة قتل النساء[1]، إلاّ أنّ أوج التنظيم النسائيّ والنسويّ لمناهضة ممارسات العنف والقتل في المجتمع الفلسطينيَ في الداخل ظهر في بداية التسعينيَات، وقد سبقته ورافقته جرائم قتل كثيرة وبشعة على امتداد العَقد الأخير من القرن العشرين.

هذا العدد من "جدل" يحاول أن يلقي الضوء على عدّة جوانب من ظاهرة قتل النساء، وهو استمراريّة لأعمال بحثيّة في مظاهر العنف الموجّه ضدّ النساء، في برنامج الدراسات النسويّة في مدى الكرمل، وبداية لمعالجة جوانب جديدة تميَز وتركِّب ممارسات العنف والقتل المُمارَس على النساء والفتيات الفلسطينيَات.

[1] هذه المعلومات تعتمد على تاريخ شفوي سردته عدد من النساء، ومن النسويات الناشطات في الحقل الحقوقي.

يهدف هذا العدد من "جدل" إلى نشر المعرفة مجتمعيًا وأكاديميًا تجاه قتل النساء. هذا التوجّه هو في منتهى الأهمّيّة؛ وذلك أنّه لا زال أفراد من مجتمعنا، حتّى المثقّفون والمثقفات، لا ينسبون العنف ضدّ النساء وقتل النساء إلاّ للثقافة الذكوريّة والبطريركيّة في المجتمع الفلسطينيّ. هذا العدد له مقولة واضحة مشتركة لجميع الأوراق، أبويّة المجتمع هي واحدة من بين عدّة بُنًى تُغذّي قتل النساء. لا يمكننا تجاهل الواقع السياسيّ الذي تعيشه النساء الفلسطينيّات كأقلّيّة محتلّة، فللبنْية الاستعماريّة التي تعيش في كنفها النساء دورٌ هامّ في كيفيّة تقوية البنْية الأبويّة وتقوية مظاهر العنف والتفكيك للمجتمع. هذا التفكيك تُعنى به المؤسّسة الإسرائيليّة، كآلية لإضعاف المجتمع ككل.

في السنة الأخيرة، يمارس برنامج الدراسات النسويّة منهجيّة الدمج بين العمل الأكاديميّ والنشاط النسويّ، إيمانًا منّا بأنّ هذا الدمج يؤدّي إلى نشر المعرفة على نطاق مجتمعيّ أوسع، ممّا يساهم في التغيير المجتمعيّ، وبالمقابل يجعل من ا لبرنامج متواصلاً مع الحقل ليكون محيّنًا معرفيًا بكلّ ما هو جديد حيال أحداث وظواهر يعنى البرنامج بالبحث فيها. أحد المواضيع التي ندمج فيها بين الممارسة الأكاديميّة (كالبحث والنشر) والنشاط النسويّ هو ظاهرة قتل النساء. البرنامج، مُمثَّلاً بمنسّقته، هو شريك في "لجنة مناهضة قتل النساء" - وهي ائتلاف لعدّة جمعيّات ناشطة حقوقيّة ونسويّة، تكتّلت في سبيل مناهضة قتل النساء في المجتمع الفلسطينيّ المُحتلّ عام 1948.

المقالة الأولى لهذا العدد (وهي المقالة التحليليّة) تحلّل أعمالاً إبداعيّة فلسطينيّة عالجت قتل النساء. من الأعمال التي تتناولها المقالة هي الأغنية المصوّرة "لو أرجع بالزمن" (لفرقة دام الفلسطينيّة)، والتماثيل الجسديّة عن قتل النساء (التي عُرضت ضمن مشروع "أرق" للفنان الفلسطينيّ وسيم خير)، وكذلك يجري عرض وتحليل الفيلم المصوّر "بدون عنوان" (للفنانة راية منّاع)، وأخيراً الفسيفساء الجسديّة التي شكّلتها مؤسّسة "سوا" في ذكرى اليوم العالميّ الأخير لمناهضة العنف الموجّه ضدّ النساء. من خلال المقالة، يُحلَّل الخطاب الذي يسود هذه الأعمال، ويجري الربط بين هذا

الخطاب والواقع المَعيش كما ينعكس بقصّة "ياسمين"، وكما تسوّغه المؤسّسة. هذه المقالة تلقي ضوءًا على جانب جديد لممارسة قتل النساء، جانب لم يُعالَج من قبل، وهو فاتحة لعمليّة بحث أعمق وأوسع لكيفيّة معالجة الفنّ والإبداع للقضايا النسويّة عامّة وقضايا قتل النساء خاصّة.

أمّا الورقة الثانية، فهي قصّة "موت الياسمين" ا لتي تسردها الناشطة النسويّة ومديرة "جمعيّة نعم- نساء عربيّات في المركز"، سماح سلايمة إغباريّة. هذه القصّة هي إحدى القصص التي عايشتها وتعايشها يوميًا سماح من خلال عملها، وتبيّنُ من خلالها التماهي بين مؤسّسات المجتمع -بما فيها رجال الإصلاح والعائلة- ومؤسّسات الدولة -بما فيها الشرطة والنيابة-. قصّة ياسمين هي إحدى قصص قتل النساء في اللدّ، وهي تعكس حقائق قتل النساء عامّة في المجتمع الفلسطينيّ. تعكس كيف يمكن منع قتل النساء؛ تعكس القتل المجازيّ لأطفالِ نساءٍ يُقتلن؛ تحكي ألم أمّ امرأة تُقتل؛ تسرد الحرمان الذي يعيشه أطفال كلّ امراة تُقتل؛ تعكس الذرائعَ التي تَسوغها الشرطة لإغلاق ملفّات التحقيق في حالات قتل النساء الفلسطينيّات، وذرائعَ عدم حماية امرأةٍ عَرفت الشرطة أنّ الموت يتربّص بها في بيتها -المكان الذي من المفروض أن يكون هو الأكثر أمانًا لها في العالم.

الورقة الثالثة عنوانها "قتل النساء الفلسطينيّات: بين السلطة الأبويّة والسلطات الإسرائيليّة" للناشطة النسويّة مريم هوّاري، وهي كذلك طالبة حقوق في جامعة حيفا. من خلال ورقتها تحلّل مريم كيفيّة التفاعل بين مؤسّسات الدولة ومؤسّسات المجتمع في حالات قتل النساء. وتلقي الضوء على بنْية ومضامين القوانين، تلك التي تعكس تعاملاً مبنيًا على التسويغ الثقافيّ وعلى التمييز في تعامل المؤسّسة القضائيّة مع جرائم قتل النساء الفلسطينيّات.

تليها الورقة الرابعة للناشطة النسويّة أديلا بياضي-شلون، وهي منظّمة جماهيريّة في "كيان-تنظيم نسويّ". عنوان المقالة " قراءة في عمل الجمعيّات النسويّة في قضايا قتل النساء في المجتمع

الفلسطينيّ". من خلال هذه الورقة، تسرد أديلا عمل الجمعيّات النسويّة الفلسطينيّة لمناهضة مظاهر العنف الموجّه ضدّ النساء والذي يبلغ أوجه في ممارسات قتل النساء. كذلك يجري التطرّق إلى صعوبات وتحدّيات هذه الجمعيّات في عملها اليوميّ والمؤسّساتيّ في التصدّي لممارسة قتل النساء.

الورقة الخامسة عنوانها " قتل النساء في الإعلام الفلسطينيّ داخل إسرائيل"، وهي للمنسّق الإعلاميّ في مركز مدى الكرمل صبحي خطيب. تسرد هذه الورقة كيفيّة تعامل الإعلام الفلسطينيّ في الداخل مع القضايا الحقوقيّة التي تخصّ النساء عامّة وقضايا قتل النساء خاصّة. هذه الورقة تعكس عمليّة "النسخ" المتّبعة في الإعلام الفلسطينيّ في الداخل للخطاب الذي يسود الإعلام العبريّ حين يوثّق قضايا قتل النساء الفلسطينيّات. هذه الورقة تحلّل كيف تُتجاهَل في الإعلام الفلسطينيّ قضايا العنف الموجّه ضدّ النساء، وتَعامُلَه المختزل حين تُقتل امرأة. تبيّن الورقة كيف يُتبنّى الخطاب الذي تفرضه المؤسّسة بين سطور التقارير الإعلاميّة، وتبيّن كيف أنّه لا يجري تجاوز التسويغ الثقافيّ الذي يقوم به الإعلام العبريّ حين تُقتل امرأة.

إنّ ما يميّز هذا العدد من "جدل" هو الخطوط التحليليّة المشتركة بين جميع الأوراق، بدءًا بعلاقة التماهي بين المؤسّسة الرسميّة والمؤسّسة المجتمعيّة، وامتدادًا إلى تبنّي الخطاب الثقافيّ في الإعلام والفنّ والمجتمع عامّة.

* **د. سهاد ظاهر-ناشف** هي منسّقة برنامج الدراسات النسويّة في مدى الكرمل، باحثة ومحاضرة في كلّ من كلّيّة القاسمي وكلّيّة أورانيم للتربية.

الإبداع في قتل النساء الفلسطينيّات

سهاد ظاهر-ناشف*

مقدّمة:

عالجت بعض الأعمال الإبداعيّة في السنوات الأخيرة، قضيّة قتل النساء في المجتمع الفلسطينيّ بطرق عدّة وبصياغات مختلفة. أنواع هذه الأعمال متعدّدة، فمنها الأعمال المسرحيّة والأفلام الدراميّة، ومنها الأفلام الوثائقيّة، ومنها الأغاني المصوّرة، ومنها الفنون الأدائيّة، ومنها كذلك "الفيديو آرت". لكلّ من هذه الأعمال كانت مقولة ورسالة واضحة وصياغة من نوع محدّد لممارسات قتل النساء في سياق المجتمع الفلسطينيّ. ترمي هذه المقالة إلى تحليل بعض من هذه الأعمال من خلال تحليل الخطاب السائد فيها ومقارنته مع واقع تقتل فيه النساء او تكون حياتهن مهددة بالقتل. سيجري تحليل الأغنية المصوّرة "لو ارجع بالزمن" لفرقة "دام"، وجزء من التشكيلات الجسديّة من المشروع "أرق" للفنان وسيم خير، وفيلم مصوّر للفنّانة راية منّاع، وتمثال جسديّ شكّلته مؤسّسة "سوا" بعنوان "صرخة ألم".

تأطير نظريّ عامّ

للأعمال الإبداعيّة التعبيريّة قدرة مباشرة على إحداث تغيير اجتماعيّ وإحداث تأثير في الوعي الجمعيّ من خلال ما تطرحه من خطاب، أو عبر الصياغة التي تُستخدَم في اللغة المحكيّة المباشرة وغير المباشرة

أو لغة الجسد. للأعمال الفنّيّة الغنائيّة قوّةً أكبر وتأثيراً أعمق، كونها سهلة المنال ووصولها إلى الناس أسرع.[1]

في السياق الفلسطينيّ تحديدًا، في مقالته Liberating Songs: Palestine Put to Music (2003) يصف ويحلّل جوزيف مسعد كيف تغيرت الموسيقى وتأثرت من حيث الأسلوب والكلمات، بالتغييرات والتحوّلات في الكفاح والمقاومة الفلسطينيّة بين العام 1948 وحتى بداية القرن الحادي والعشرين، كما بين اوجه تأثيرها على الوعي والفعل القوميّ الجمعيّ[2]. من فحص عامّ لبعض من الأغاني الوطنيّة[3]، نكتشّف أنّها لم تتضمّن خطابًا نسويًا راديكاليًا بتعاملها مع المرأة، وأنّ الخطاب الغالب فيها كان خطابًا قوميًا وطنيًا يتجاهل قضايا اجتماعيّة.

تاريخيًا، كان تطوّر الحركات النسويّة موازيًا لتطوّر حركات التحرّر الوطنيّ[4]، بل ثمّة من يدّعون أنّ عددًا من النساء الوطنيّات كان خطابهنّ ذكوريًا تمامًا كخطاب الرجال[5]. هذا انعكس على مستوى الإنتاج الفنّيّ، إذ أن الخطاب النسويّ "ذاب" بين طيّات الخطاب الوطنيّ القوميّ ولم يكن له حضور؛ ربّما لأنّ الفكرة كانت أن الحال يحتّم وحدة وطنيّة لا مكان ووقت فيه للنسويّة.

إن تضمين الخطاب الحقوقيّ ذو الفكر النسويّ يُعتبَر جديدًا في الأعمال الفنّيّة الفلسطينية خاصّة التشكيليّة والسينمائيّة، وهو مغيب وشبه مُنعدم في الأعمال الغنائيّة. لقد تعاملت الأعمال الفنّيّة

[1]Massad, J. (2003). Liberating Songs: Palestine Put to Music. *Journal f Palestinian Studies*, No. 3, P. 21-38.

[2]Massad, 2003: 22.

[3] من ذلك: أغاني فرقة الفنون الشعبيّة، وأغاني فرقة صابرين، وأغاني ريم بنّا، وأغاني فرقة العاشقين، وغيرها.

[4]Naaman, D. (2006). In the name of the nation: images of Palestinian and Israeli women fighters. In A. Burfoot and S. Lord (Eds.) *Killing Women*: *the Visuall Culture of Gender and Violence*. Canada: Wilfrid Laurier University press. P. 273-292.

[5]Massad, J. (1995). Conceiving the masculine: gender and Palestinian nationalism.*Middle East Journal 49*, No. 3. P. 467-483.

المرئيّة -لا سيّما السينمائيّة منها- مع المرأة الفلسطينيّة على أساس كونها ضحيّة البطريكيّة والقوميّة، وحتّى حين تقو م بعمل بطوليّ فإنه يكون في خدمة أحدهما، لا في خدمة موقعها وحالتها كأنثى وامرأة[6] . وهي لا تستطيع أن تكون بطلة قوميّة إلاّ إذا تنازلت عن اهتماماتها الجندريّة أو عن ذاتها الأنثويّة، ورضخت للدور غير الجنسيّ للوطن الأمّ.

قتل النساء في المجتمع الفلسطينيّ

في العام 2013، قُتلت 13 امرأة وفتاة فلسطينيّة، وبهذا يفوق عدد النساء اللاتي قُتلن في العَقد الأخير الثمانين امرأة وفتاة. يُضاف إلى هذا النساء المُهدَّدات بالقتل واللاتي هنّ في عداد الأموات الأحياء. لقد بينت جميع الأبحاث التي أُجرِيت عن قتل النساء في المجتمع الفلسطينيّ أنّ هنالك تفاعلاً بين المؤسّساتِ الرسميّة الإسرائيليّة (بما في ذلك الشرطة والنيابة ومكاتب الرفاه الاجتماعيّ وغيرها)، والمؤسّساتِ غير الرسميّة المجتمعيّة (بما في ذلك لجان الصلح، والمؤسّسة الدينيّة، ومؤسّسة العائلة).[7] هذا التفاعل هو جدليّ بحيث إنّ الواحد يغذّي الآخر ويزيد من سلطته على المرأة ويجعلها في موقع دونيّ يسهّل التنكيل بها ويُسهل قتلها.

إحدى تجلّيات حالة التغريب والإقصاء التي تمارسها السلطات الإسرائيليّة في حالات قتل النساء هو نسب أفعال قتل النساء إلى الثقافة الفلسطينية والحضارة العربيّة الإسلاميّة. هذا التسويغ الثقافيّ

[6]Naaman, 2006: 276.

[7]Shalhoub-Kevorkian, n. &Daher-Nashif, S. (2013). Femicide and colonization: between the politics of exclusion and the culture of control. *Violence Against Women*. Vol. 19 (3), 295-315.
Hassan, m. (2002). The politics of honor: patriarchy, the state and the murder of women in the name of family honor. *Journal of Israeli History: Politics, Society, Culture*. Vol. 21 (1-2), 1-37.

ونسب القتل للحضارة العربيّة- الإسلاميّة هو جزء من حالة الإسلاموفوبيا التي ازدادت بشدّة بعد أحداث 2001/9/11 ، ومهّدت لها الانتفاضة الثانية وهبّة أكتوبر.[8] هذا التسويغ يرمي إلى تحرّر المؤسّسة من تهديد وقتل النساء الفلسطينيّات، ويهدف إلى خلق حقائق مرغوب بها عن المجتمع الفلسطينيّ.

فعْل التسويغ الثقافيّ لممارسة معيّنة هو بمثابة خلق وفرض حقيقة من نوع معين. هذه الحقيقة تصبح ميزة من ميزات المجتمع، وسرعان ما تتحوّل إلى ممارسة فعليّة. هكذا، فإن خلْق الحقيقة (أو بكلمات أخرى: بناء أصناف خطابيّة (Discursive categories) على يد المؤسّسة الحاكمة) جعل المجتمعَ الفلسطينيّ ذاتَه يُوْضع نفسَه فيها. نجحت المؤسّسة الاستعماريّة في فرض حقيقة أنّ الرجل الفلسطينيّ عنيف وقاتل، والمرأة الفلسطينيّة ضحيّة ومقتولة. تكمن مأساويّة الفرض في أنّه تغلغل وترسّخ في وعينا وأصبحنا مقتنعين/ات بحقيقة أنّ الرجل الفلسطينيّ -ولا سيّما المسلم- عنيف ويقتل المرأة، وأنّ المرأة ضحيّة ومهدَّدة ومقتولة، وأنّ المنقذ لها هو الرجل الأبيض. من الأمثلة على حدّة حالة تذويت المجتمع للغةٍ فرضتها المؤسّسة الإسرائيليّة، أنّه حتّى بعد توقُّف الإعلام الإسرائيليّ عن استخدام المصطلح "القتل على خلفيّة الشرف" في نهاية سنة 2011، نتيجة ضغط مؤسّسات وجمعيّات نسويّة وحقوقيّة فلسطينيّة، لا زال استخدامها شائعًا ومتناقَلاً بين الناس، حتّى بين المثقّفين/ات بينهم/ن.

يمكن رؤية تجلّي مفهوم الشرف والتعامل مع الرجل كجانٍ، والمرأة كضحيّة، في الأعمال الفنّيّة التعبيريّة التي تتعامل مع قضايا العنف وقتل النساء.

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ البحث بيّن أنّه في الأعمال الإبداعيّة التعبيريّة الفلسطينيّة هنالك تجلٍّ واضح لخطاب وطنيّ، لكن ثمّة في المقابل تغييب وتأتأة للخطاب النسويّ. من أمثلة ذلك أغاني الراب

[8] Shalhoub-Kevorkian and Daher-Nashif, 2013.

الفلسطينيّة التي من بينها أخذت أغنية "لو أرجع بالزمن" (لفرقة دام) التي تعالج قضيّة قتل النساء في المجتمع الفلسطينيّ المحتلّ عام 1948.

الأغنية المصوّرة "لو أرجع بالزمن"- فرقة دام 2012-

لقد شهدت السنوات الأخيرة عمليّة إنتاج لأعمال موسيقيّة فلسطينيّة بديلة فَرضت خطاباً طابعُهُ سياسيّ، يهدف إلى تحدّي القمع البنيويّ المفروض من قوى داخليّة وخارجيّة على المجتمع الفلسطينيّ.[9] هذا المشهد البديل كانت له مساهمة في تأسيس نضال شبابيّ فلسطينيّ ضدّ ممارسات الاحتلال، كالتهميش والقمع، وكذلك التصدّي للقوى الاجتماعيّة الدينيّة المفروضة عليه.[10] في كتابها "جيل أوسلو" (2013)،[11] تعتمد الباحثة الأمريكيّة الهنديّة الأصل سنينة ماييرا على بحث ميدانيّ إثنوجرافيّ، قامت به حول ثقافة الهيب-هوب في المجتمع الفلسطينيّ في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة في الضفّة الغربيّة والقدس والمناطق المحتلّة عام 1948 . تقول ماييرا في مقابلة لها على صفحات مجلّة "جدلية" الإلكترونية: "من خلال البحث، اكتشفت كيف يعيد الشباب الفلسطينيّ صياغة فكره وفعله السياسيّ من خلال الهيب هوب، وكيف يتحدّى هذا الجيلُ السياساتِ الاستعماريّةَ الإسرائيليّة، ويتحدّى تبنّيَ

[9] Karkabi, N. (2013). Staging particular difference: politics of space in the Palestinian alternative music scene. *Middle East Journal of Culture and Communication*. Vol. 6, p. 308-328.

[10] نفس المصدر: 308

[11] Maira, S. (2013). *Jil Oslo*: *Palestinian Hip Hop*, *Youth Culture*, *and the Youth Movement*. Washington, DC: Tadween Publishing.

القيادة الفلسطينيّة لاتّفاقيات أوسلو... لقد ساهم الهيب هوب في خلق وعي سياسيّ لجيل جديد، وشكّل حيّزًا سياسيًا بديلاً لهذا الجيل".[12]

هنا لا بدّ من طرح السؤال: كيف جرى الربط بين تحرير المرأة وتحرير الشعب الفلسطينيّ في الأعمال المختلفة؟ كيف جرى احتواء الخطاب النسويّ بين سطور الخطاب القوميّ من خلال منابر ومسارح وأستوديوهات إنتاج هذه الأعمال؟ في هذا الجزء سأتطرّق إلى العمل الفنّيّ "لو أرجع بالزمن" لفرقة دام الفلسطينيّة،[13] وسأقوم بتحليل خطابه مع الربط بينه وبين الواقع الحقيقيّ لقتل النساء.

أنتجت فرقة دام العمل "لو أرجع بالزمن" سنة 2012، وشاركتهم الغناء الفنّانة أمل مرقس. الأغنية تعرض قصّة فتاة يقتلها أخوها رميًا بالرصاص بالتعاون مع الأب، بسبب رفضها الزواج بابن عمّها، ومحاولتها الهرب خارج البلاد. يبدأ العمل بتوثيق القصّة من خلال العودة بالزمن من لحظة سقوطها ميّتة لتعود وتصحو من حلم جوهره أنّه لو رجع بها الزمن لكانت سترقص وتعشق وتغنّي. يقول أعضاء

[12] انظر/ي: http://www.jadaliyya.com/pages/index/15646/new-texts-out-now_sunaina-maira-jil-oslo_palestini

[13] لمشاهدة العمل، انظر/ي الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=UjnFbe7D9pY

الفرقة إنّ هذا العمل يعكس قصص قتل النساء خلال السنوات الأخيرة في مدينة اللدّ، مكان سكناهم.[14] يُظهر العمل، الأمّ كشريكة في القمع، وعلى نحوٍ غير مباشر في القتل، إذ إنّها هي من تلقّت هاتفًا يبلّغ بتأجيل موعد إقلاع طائرة ابنتها، لتخبر الأب والأخ بِنيّة ابنتهم في الهرب. يُعتبر إظهار الأم شريكةً في قمع ابنتها، وسببًا غير مباشر في قتلها بالغ الأهمّيّة، فقد اعتاد الناس توجيه اللوم إلى الرجال على ذكوريّتهم، وتجاهَل مدى ذكوريّة النساء. هذا العمل يسلط الضوء -وإنْ على نحوٍ غير مقصود- على إمكانيّة ذكوريّة وأبويّة الأ مّ. القصّة المعروضة في العمل واقعيّة، حدثت وتحدث، لكنّها تختزل قتل النساء بقصّة واحدة نمطيّة تعيد صياغة مفاهيم استشراقيّة استعمارية حيال المجتمع الفلسطينيّ عامّة والمسلم خاصّة.

هنالك الكثير من حالات القتل التي يكون القاتل فيها هو الزوج (مثل ياسمين أبو صعلوك)، ويحصل القتل لأنّها طالبت بحقوقها الشرعيّة (كالطلاق والبيت الآمن لها ولأولادها) كما في حالة كلّ من أمل خليلي ونسرين مصراتي وغيرهما.[15] وهنالك قصص كثيرة لا تنحصر في القصّة المعروضة في العمل. صحيح أنّه يستحيل احتواء كلّ القصص في أغنية مصوّرة طولها لا يتجاوز الدقائق الأربع، ولكن القصّة التي اختيرت تختزل واقع قتل النساء في الحقائق التالية: القتل يميّز مجتمعًا مسلمًا؛ تُقتل من ترفض الزواج بابن عمّها؛ لا علاقة للواقع السياسيّ بقتل النساء، وملاذ المرأة الفلسطينيّة هو مطار بن غوريون في اللد، (الرجل الأبيض هو المنقذ).

[14] Nafar, T., Nafar, S. and Jrery, M. (2012). DAM Responds: on tradition and the anti-politics of the machine. *Jadaliyya*. Dec 26, 2012. http://www.jadaliyya.com/pages/index/9181/dam-responds_on-tradition-and-the-anti-politics-of

[15] قصّة ياسمين تسردها سماح سلايمة إغباريّة في الورقة الأولى من هذا العدد.

علاوة على هذا، بعض اللقطات من العمل تعكس صورة نمطيّة جدًّا عن المرأة الفلسطينيّة. هذه الصورة شبيهة بالصورة التي يستخدمها الغرب لإثبات جهل وتخلّف المجتمع الفلسطينيّ وإرهابيّته. فعلى سبيل المثال، المرأة الفلسطينيّة المسلمة التي تَرفُض تُقتل، أدوارها أمّ، ربّة منزل، تُحيك، انهزاميّة، وهي تستطيع الرقص والعشق والغناء فقط حين تموت. الحقيقة هي أنّ الرقص والغناء والعشق -لو عاد بها الزمن- لا تحلّ لها أيّا من عُقَد واقعها الاجتماعيّ-السياسيّ المعقّد.

يتجاهل الخطاب في "لو أرجع في الزمن" دور السياق السياسيّ الذي يغذّي قتل النساء والقتل عامّة في المجتمع الفلسطينيّ. كان من الممكن -ولو بمقطع مصوّر لبعض ثوانٍ- أن يبيّنوا إهمال الشرطة وتقاعُسها، كأنْ تُقتل على مرئى منهم وهم يقفون دون حِراك، أو أن تمرّ السيّارة بجانبهم وهم ينظرون إليها بشفقة وسخرية وشماتة. فكم من امرأة قُتلت على الرغم من أنّها تحدّت المجتمع المُحيط وخرجت واشتكت للشرطة، وكم من امرأة قُتلت بعد أن اشتكت وأعلنت للشرطة عن أنّ حياتها مهدّدة، وكم من امرأة قُتلت بعد أن جرت محاولة قتلها وأُفرج عن القاتل ليعود ويقتلها؟ من أمثلة ذلك ياسمين أبو صعلوك[16] وغيرها كثيرات في اللدّ وغيرها، آخرها مجزرة دبّورية التي قُتلت فيها امرأة وفتاتان وطفلة سنة 2013.

إن الخطاب الذي يسود العمل "لو أرجع بالزمن"، يُرسّخ الأصناف الخطابيّة التي أنتجها ويستخدمها المُستعمِر. الرجل الفلسطينيّ المُسلم قاتل ببرودة، والمرأة الفلسطينيّة مُعنَّفة ومقتولة فعلاً ومجازًا، وخلاصها يأتي من خلال الهروب للمؤسسة ، أي الهروب بمساعدة الرجل الأبيض (مطار بن غوريون).

[16] بتاريخ 16.1.2014 ، جرت محاكمة قاتل ياسمين وهو مَن كان زوجها. حُكم عليه بالسجن حكمًا مؤبّدًا لأنّه قتلها، وَ 12 عامًا إ ضافيّة على محاولة القتل في السابق. أي إنّه حوكم على محاولة قتلها بَعد أن قتلها، ولو زُجّ به في السجن لَما استطاع أن يقتلها، ولَكان احتمال وجودها حيّة حتّى اليوم واردًا جدًّا.

هذه اللغة، في عمل إبداعيّ مهمّ لفرقة مهمّة ولها حضورها وتأثيرها مثل فرقة دام، لا بدّ من كسرها وخلق لغة جديدة. وخلق لغة جديدة يؤدّي دَوْرًا في إنتاج حقائق وإمكانيّات جديدة. أجل، لا يمكن تحميل عمل أكثر ممّا يجب، لكن للموسيقى دَوْر هامّ وأساسيّ في إحداث تغيير اجتماعيّ كما ساهمت في تغيير الوعي السياسيّ، ولهذا ثمّة مسؤوليّة تقع على منتجي ومنفّذي الأعمال الغنائيّة في أخذ دَوْرهم بإعادة صياغة الوعي الاجتماعيّ يدًا بيد مع القوى النسويّة التي تملك -غالبًا- قوّة الكلمات والفكرة المؤثّرة.

من المهمّ الإشارة هنا أنّه في أغان أخرى لفرقة دام يُنسب قتل النساء للشرف، وأنّ ميزة المجتمع الثقافيّة بتعامله مع الفتيات والنساء هي وأد وقتل وظلم الفتيات. فمثلا، يقولون في عملهم "الحرّيّة أنثى":

من وقت وأد البنات من وقت ختان الشهوة

لوقت وأد الرأي ولوقت ختان الشهوة.

وفي عملهم "ليش" يقولون:

ليش نفخر بالماضي متجاهلين الحاضر

ليش شرف العيلة واقف على البنت باطل

ليش نقتل بعض وبنقول الحقّ على اليهود...

إذًا هنالك حالة من الوعي الاجتماعي الذي يرافقه تذنيب الذات، ومن تذويت خطاب المؤسّسة وصياغته مجدّدًا بأغانٍ يستمع إليها جيل يحمل أمل التغيير. لذلك، لا بدّ من تغيير الخطاب ليتغلغل خطابٌ بديل يخلق حقائق وأصنافًا خطابيّة وممارسات جديدة، خطابٌ ناضج نسويًا وليس قوميًا فقط.

ثمّة عمل آخر عالج قضايا قتل النساء هو مشروع "أرق" الذي جرى تنفيذه في جادة الكرمل (بن غوريون اليوم)، في حيفا بتاريخ 23.9.2013 . العمل هو فكرة الفنّان وسيم خير وجرى تشكيله تحت إشرافه.

تماثيل جسديّة لقتل النساء في المشروع "أرق" للفنان وسيم خير:

"أرق" هو عمل إبداعيّ، يعكس واقعًا اجتماعيًا من خلال استخدام الجسد. احتوى المشروع على أعمال فنّيّة أدائيّة مختلفة امتدّت على طول جادة الكرمل في حيفا. منها مونولوجات مسرحيّة، ومسارح جريمة، وَ"فيديو آرت"، ومقطوعات موسيقيّة رافقت الأداء. إضافة إلى أعمال فنّيّة عُرضت في محطّات مختلفة. لم يَجْرِ النشر مسبقًا عن مضامين المشروع أو عن شكله، بل كان بمثابة صدمة لمن وصل/ت للجادة ورأى/ت ما رأى/ت.[17] الجسد في العمل هو مادّة لها معنى ودلالات، وتتفاعل مع البيئة المحيطة. يقول عبد الله البياري، في مقالته "أرق: عليك أن تجد الجسد في فكرة أخرى"،[18] إنّ "الجسد في العمل "أرق" هو عبارة عن كلمة مادّيّة في حالة من الصدام والصراع والمواجهة مع جسد العلاقات في المدينة الحداثيّة الكولونياليّة، ممّا يجعله قادرًا على إبداع معانٍ جديدة نتلمّس فيها حضور الموجودات

[17] لقراءة تقرير عن المشروع، انظروا الرابط التالي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=102692

[18] نُشرت في مجلّة "جدل" الإلكترونيّة بتاريخ الرابع من تشرين الأوّل عام 2013.

والأشياء الغائبة". أتّفق مع هذا الادّعاء، ولكن إذا نظرنا إلى مسارح الجريمة الخمس المتعلّقة بجرائم قتل النساء، نرى أنّها تعكس واقعَ أنّ الرجل قاتل والمرأة مقتولة. هذا هو ذات الخطاب المسموع في "لو أرجع في الزمن". هذه أصبحت ميزة مجتمع وَسَمَتْه بها القوى الاستعماريّة وتستخدمها تَعَمّدًا. هنالك حالة من إعادة صوت الأبويّة المُستَعمَرة من خلال فرض حقيقة أنّ الرجل في مكان القاتل والمرأة هي المقتولة. في حقيقة الأمر، صحيح أنّ القاتل دائمًا رجل حين تُقتل امرأة، لكن هذا ليس بمعزل عن واقع يغذّي به المُستَعمِر هذه الممارسة بطرق شتّى. في عمل إبداعيّ يرمي إلى التصدّي والصدام مع المُستعمِر، لا بدّ من توجيه إصبع الاتّهام له في عينه. حين أتى المُستعمِر الأبيض إلى الجادة، وشاهد التماثيل الجسديّة فهو عمليًا قرأ مجدّدًا أفكاره عن الفلسطينيّ المُحبَط والعنيف، المأزوم نفسيًا، قاتل أخته وامرأته.

مثلا، كُتِب بجانب إحدى الأجساد النسائية المقتولة: مرتك، سبب الوفاة: أفكارك

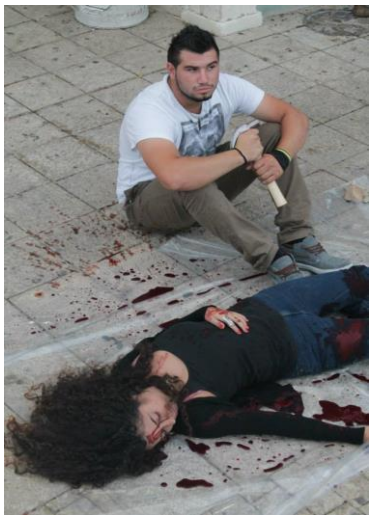

صورة لإحدى التماثيل الجسدية

بجانب تمثال آخر كُتب: أختك، سبب الوفاة: عصبيّتك

وهناك تمثال جسديّ آخر كُتب بجانبه: "خطيبتك، سبب الوفاة: أمراضك الجنسيّة"، وتمثال آخَر كُتب بجانبه: "بنت بلدك، سبب الوفاة: هُويّتها الجنسيّة".

من اللافت في العمل "أرق" عدمُ فصل ممارسات قتل النساء عن العنف المتفشّي عامّة في المجتمع. هذه المقولة هي غاية في الأهمّيّة لأنّه كثيرًا ما تتعامل غالبيّة أفراد المجتمع مع قتل النساء على أنّه بمعزل عن العنف المتفشّي عامّة في المجتمع. الرجال لا يرتادون مظاهرات تُندّد بقتل النساء، ومظاهرات قتل النساء تَفْصل هذا القتلَ عن قتل الرجال، وأفراد المجتمع يندّدون بقتل رجل ويتّفقون صمتًا مع قتل امرأة لأنّها كسرت ما هو "متّفَق عليه" اجتماعيًا.

في مسارح الجريمة الخاصّة بقتل النساء، جرت صياغة سبب القتل ليَعزى إلى أزمة نفسيّة أو مرض لدى الرجل الجاني، ولكن الحقيقة هي انه تُقتل النساء لأنّهنّ نساء، ويقتلها الجاني لأنّه مجرم. حصر الأسباب واختزالها في أفكار الرجل وحالته النفسية هو اختزال للواقع الحقيقيّ لقتل النساء. من اللافت للانتباه أنّه في جميع الحالات يكون سبب القتل لدى القاتل نفسه، إلاّ في حالة الهُويّة الجنسيّة، فإنّ السبب يكمن في هُويّتها الجنسيّة. معنى هذا أنّنا حِيالَ حالة يُعزَى فيها السبب إلى هُويّة الأنثى الجنسيّة، وليس إلى كَوْن الجاني لا يتقبّل الاختلاف أو إلى كونه مجرمًا. من المهمّ خلق لغة تتجاوز اللغة المألوفة.

في مشروع "أرق"، هنالك تعبير عن إعادة صياغة لعلاقات القوى وسيطرة المؤسّسة على المشهد الثقافيّ الفلسطينيّ. إنّ المؤسّسة الرسميّة هي التي سمحت بتوفير الحيّز المدينيّ المُستعمَر بهدف مقولة اجتماعيّة مُبدعة. التنسيق الأمنيّ هو امتداد استعماريّ للسيطرة على الجسد والعقل والثقافة الفلسطينيّة. فيما يتعلق بممارسات قتل النساء، لم يطرح مشروع "أرق" خطابًا مغايرًا للخطاب الشائع

اجتماعيا وأيضا من قبل المؤسسة، لكنّه قام بنصب مرآة كثّفت ممارسات القتل المتفشّية في المجتمع. إذًا، إنّ في مشروع "أرق" إقصاء للممارسات عن المؤسّسة من خلال المؤسّسة. من اللافت للانتباه أنّه في العمل "لو أرجع بالزمن" المنقِذُ والملاذ للهرب من الواقع هو مطار "بن غوريون" الذي -إن تعمّقنا تفكيرًا- هو من تَسبّب في قتل الفتاة. تماما كالمؤسسة، فهي لأول وهلة تدعي انها تحمي المرأة الفلسطينية ولكنها بنيويا تُعزز من إمكانيات قتلها فعلا ومجازا. وفي المشروع "أرق" جادة بن غوريون (أي جادة الكرمل) هي فضاءً للاحتجاج على واقعٍ بغية التحرّر منه، على الرغم من أنّ هذه الجادة هي فضاء استعماريّ ساهم ويساهم في تغذية محو المجتمع الفلسطينيّ.

أحد أعمال "الفيديو آرت" اللافتة للا نتباه، والتي عُرِضت ضمن المشروع "أرق"، كان فيلمًا للفنّانة راية منّاع عن قتل النساء ("بدون عنوان").

الفيلم المصوّر للفنّانة راية منّاع:

هذا العمل يبدأ بالتركيز على الجزء السفليّ من رِجلَي امرأة، تقف عارية القدمين على تراب أرض زراعيّة، ثوبها أسود، وتسقط على رجليها قطرات سائل أحمر. تنتقل الكاميرا إلى التركيز على ملابس داخلية بيضاء وُزّع بعضها بجانب بعض على حبل وتُرتَشق بسائل أحمر. في الخلفيّة أشجار وأصوات رياح وحركة الملابس تخفق في الريح. تنتقل الكاميرا لتصوير صبيّة من الخلف، تلبس فستانًا أسود، تحفن بيديها سائلاً أحمر (دمًا) وترشق به الملابس الداخليّة البيضاء حتّى تمتلئ بالدم، وينتهي الفيلم.

في حديث أُجْرِيَ مع الفنّانة، أشارت أنّ العمل يعبّر عن ظاهرة قتل النساء من خلال إظهار المرأة بموقع قوّة، غاضبة، فاعلة لا مفعولاً بها فحسْب، وأنّها شريكة بكونها ضحيّة جرائم "شرف العيلة"[19]. هذه مقولة تختلف عن مقولتَي العملين السابقين، وتختلف في تصوير تعامل المجتمع مع المرأة على أنّها ضعيفة. بهذا العمل تتمرّد المرأة على علاقات الدم التي تحكم المجتمع، توسّخ الرجُل بدمويّة مجتمعه، تُرجع له الدم وصلة الدم والرحم وكأنّها ترفض هذه الصلة. الدم يسقط على رجليها، هي لا تستطيع الانفصال الكلّيّ عن دمويّة مجتمعها وربّما يسقط الدم على جسدها ويلوّثه رغمًا عنها، في وقت ترفضه هي. ولكونها كثيراً ما تكون شريكة في ممارسات القمع والقتل، فالدم يوسّخها هي كذلك؛ أي انّ قتل النساء هو تلويث لكلا الجنسيّن.

إذا تمعّنّا في العمل، نرى أنّ المرأة لا زالت هي المقتولة والرجل لا زال هو القاتل، وهي ترفض وتثور من خلاله. وعلى الرغم من ثوريّة العمل وتجاوزه للخطاب المؤسّساتيّ والأبويّ السائد من حيث مضامينه الحركيّة والمادّيّة، فإنّ صياغته على أنّه يعالج قضيّة "شرف العيلة" تحتاج إلى صياغة مجدّدة تكسر اللغة المألوفة. وهنا يتبادر إلى الذهن تساؤلٌ: هل المجتمع العربيّ دمويّ حقًّا، أم صُوّر لنا كذلك؟

[19] اقتباس من الفنانة

هل القاتل هو رجل أم إنّ الرجل هو وسيلة لفرض قوانينَ، النساءَ شريكاتٌ في وضعها وفي تقويتها؟ هل الأنثى مفعولٌ بها، أمْ إ نّه جرى تشكيلها على أنّها كتلك؟ هذه تساؤلات لا بدّ من طرحها حين يجري التعامل مع قضايا قتل النساء.

التمثال الجسديّ "صرخة" –مؤسّسة سوا:

العمل الأخير الذي عالج قضيّة قتل النساء هو العمل "صرخة" الذي أطلقته مؤسّسة "سوا- القدس" باسْم كلّ امرأة قُتلت وسُلِب حقّها في الحياة. لقد جرى تجسيد لوحة فسيفسائيّة صامتة شكّلتها متطوّعات/ون بأجسامهن/م بعدد النساء اللواتي قُتِلن خلال العام 2013 (وهنّ 27 في منطقة الضفّة الغربيّة)، على أرضيّة ساحة مركز بلدنا الثقافيّ– البيرة. خلال العرض، ارتدت المشارِكات/ون أثوابًا بيضاء ووضعوا على وجوههن/م أقنعة بيضاء، وشكّلوا الرقم 27، ولطّخوا أيديهن/م بطلاء أحمر، رمز الدم، للتعبير عن رفض قتل النساء في فلسطين.

الأقنعة هي دلالة على أحاديّة وجه المجتمع، أي إنّ المجتمع قد يختلف في تفاصيل أجساده، لكن الذهنيّة والحضور الاجتماعيّ مُوحّد.

عكست هذ ه اللوحة الجسديّة أنّ الشراكة في الجريمة تقع على عاتق كلّ ذكر وأنثى، متديّنًا وعَلمانيًا، وأنّ الدم على أيدي كلّ المجتمع. التمثال صامت وصمت المجتمع هو شراكة في قتل النساء والفتيات. هذه حقائق، لكن الحقيقة التي كانت مُغيّبة هنا كذلك هي دور الاحتلال والسياق السياسي في زيادة عدد ضحايا القتل في المناطق الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة. للحالة السياسيّة دور أساسيّ في تعزيز قتل النساء من خلال خلق واقع يسوده الفقر والضعف الاقتصاديّ للنساء ممّا يضعفهنّ اجتماعيًا. إنّه سياق يقمع به الاستعمار كلّ رجل وامرأة، يحاصرهم ويحدّد حركتهم ليصعّب على المرأة الوصولَ للدراسة والعمل. هو سياق شكّلَ الفضاءَ ليجعل منالّية جهاز العدالة للمرأة الفلسطينيّة شبهَ مستحيلة. هو سياق يُضعِف المؤسّسة القانونيّة الفلسطينيّة التي بإمكانها مساندة النساء وحمايتها. هو سياق يردّ فيه الرجلُ القمعَ و يمارسه على مَن هو أضعف منه. هو سياق تُفقَد فيه السيطرة على الحياة لتتجلّى سهولة الموت والقتل. في العمل "صرخة" مقولة واضحة تلوم المجتمع وتحمّله المسؤوليّة، لكنّه يتجاهل مسؤوليّة واقع الاحتلال الذي تعيشه النساء.

وللحديث خلاصة:

جاءت هذه المقالة لتلقي الضوء على الأعمال المختلفة التي عالجت قضايا قتل النساء في المجتمع الفلسطينيّ. عكست الأعمال لغة المجتمع التي تختزل قتلَ النساء بممارسة الرجل لذكوريّته وممارسة المرأة لدونيّتها. تكمن في كلّ عمل قوّة ومقولة مميّزة؛ ففي العمل "لو أرجع بالزمن" تظهر ذكوريّة الأمّ، وفي المشروع "أرق" يجري الربط بين كلّ أشكال العنف والقتل بما فيها قتل النساء، وفي فيلم راية منّاع المصوّر نرى الإعلان عن غضب المرأة ورفضها لصلة الدم والرحم المفروضة عليها، وفي العمل "صرخة" نرى الإعلان عن مسؤوليّة كلّ المجتمع وكلّ أطيافه تجاه قتل النساء. المشترك بين جميع هذه الأعمال هو تجاهلها دَوْر السياق السياسيّ في تغذية وتقوية ممارسات القتل عامّة وقتل النساء خاصّة، ممّا جعل "بن غوريون" في مكانة المُحرَر-القاتل في ثلاثة من الأعمال.

* **د. سهاد ظاهر- ناشف** ، منسّقة برنامج الدراسات النسويّة في مدى الكرمل. باحثة ومحاضرة في كلية القاسمي وكلية اورانيم للتربية.

موت الياسمين

سماح سلايمة اغباريّة*

نيسان 2011 ، "ماما، ماما"... نادت هند أمّها ياسمين بصوت خافت. نظرت أمّها إلى الخلف خائفة وحزينة وهي تضع غطاء رأسها وتنتعل حذاءها مسرعة تعرّج نحو الباب الخلفيّ: "فوتي حبيبتي وسكّري الباب بسرعة، وديري بالك على أختك الصغيرة". ركضت ياسمين إلى الخارج بخطى راجفة ولم تغلق الباب تمامًا خلفها، وبعد لحظات فَضّ صوت سيارة مسرعة هدوءَ المكان. تبعت أذنا هند الصغيرتان صوت السيارة التي ابتعدت في سواد الليل. عاد السكون المريب إلى البيت. أخلدت هند للنوم في سرير أمّها، واحتضنت أختها الرضيعة غالية، وغلبها نعاس ممزوج بالرعب ونامت...

في الخامسة صباحًا، صَحَت الرضيعة غالية تبكي جوعًا وتبحث عن ثدي أمّها الدافئ، فهمّت هند تحتضنها وتحاول تهدئتها كما كانت أمّها تفعل. ولكن هند -وعمرها ثماني سنوات- أدركت سريعًا أنّها لن تستطيع إرضاع أختها. حامت ء يناها في أنحاء الغرفة باحثة عن ريح أمّها أو أيّ أثر يدلّها على مكانها، ولم تجدها، فحملت غالية وضمّتها إلى صدرها ومشت بخطاها الصغيرة المثقلة بالخوف والقلق والبكاء في أنحاء المنزل، ولم تجد أحدًا غير إخوتها الأربعة النيام في غرفتهم. وما هي إلاّ لحظات حتّى وجدت هند نفسها تقف باكية أمام جدّتها في بيتها المجاور، تروي لها ما حدث وأنّ أمّها لم تَعُدْ إلى البيت حتّى الآن. لم تستطع هند أن تلتقط أنفاسها وهي تطلق كلماتها

الراجفة من بين شفتيها الجافّتين كلمة تلو الأخرى وتمدّ يديها مُسلِّمةً أختها الرضيعة لصدر جدّتها، وإذا بالجدّة تطلق صرخة رعد مدوٍ في فضاء ساكن، "آاااه يا ياسمين، يا بنيّتي شو عمل بيكي هذا الكلب هاي المرّه. يا رب ارحم أولادها الستّة ورجّعلي ايّاها يا ربّ". وقفت هند تنظر إلى الجدّة المنتحبة وشعرت بندم لأنّها سلّمت أختها لعويل جدّتها المؤلم. لم تفهم سبب كلّ هذا النحيب.

مضت ثلاث ساعات حتّى سمعت صوت إطارات سيّارة الشرطة. تَرجّل منها شرطيّان. تمتم أحدهما بعض الكلمات العبريّة مع خال هند، محمود، وكان آخرها الكلمتان "ياسمين هامسكيناه" (ياسمين المسكينة). خلال ثوانٍ عمّت الفوضى المكان وعلت صرخات النساء، وتجمّع رجال ونساء. صرخت إحدى النسوة وهي تحمل غالية: "قتلوا أمّك يا حبيبتي! شو عملتي إنتي بهاي الدنيا تتشوفي الويل هاذ"؟! ضاعت هند بين النساء، ولم تدرك حقيقة ما حدث لأمّها.

وُجدت ياسمين مقتولة باثنتي عشرة طلقة رصاص في مقبرة مهجورة خارج المدينة.

سمعت سناء، عمّة هند و صديقة ياسمين الوحيدة، صوت الصراخ في بيت عمّها (أهل ياسمين)، ولكنّها لم تستطع أن تتحرّك؛ فهي مُقْعدة منذ الصيف الماضي بعد إصابتها بطلقات ناريّة أطلقها عليها أخوها خالد، زوج ياسمين. ذُعرت سناء وانهمرت دموعها وعادت بها ذاكرتها إلى ذاك اليوم في آب الماضي. حينذاك، انقضّ خالد عليها وعلى ياسمين، وأطلق عدّة رصاصات عليهما معلنًا: "انتو التنتين اغلطتو كتير، ولازم أربّيكم. اللي تتجرّأ وتغلط بخالد وكرامته لازم تموت". أصيبت ياسمين في ساقيها بطلقات عديدة لأنّ سناء، ابنة التاسعة عشرة ، حمتها وحمت جنينها بجسدها. وتلقّت الر صاصات من سلاح أخيها. اليوم، تعيش سناء بجسد معاق تمامًا وتربطها بالحياة روحٌ تأبى الموت. منذ ذاك اليوم الأسود، لم تر سناء وجه صديقتها ياسمين ولم تسمع صوتها الذي

واساها واحتضن ألمها كلّما تعرّضت لاعتداء وجَوْر في هذا المنزل. وها هي اليوم تعرف بكلّ ما تبقى لها من حواسّ أنّ ياسمين قُتلت وهي تعرف من قتلها. كلّ من عرف خالد وقصّة ياسمين معه شمّ رائحة الموت والدم في بيتهما ولم يفعل شيئًا. حضرت الشرطة وأخْلت المكان بعد جمع الأدلّة. حقّقت الشرطة مع الرجال فقط ولم تسأل النساء ولم تُعِرْ وجودَهنّ أيَّ اهتمام. لم تسأل ا لجدة ولم تسأل هند ولم تسأل سناء، كل هذا بحجّة "احترام" عادات البدو التي تمنع تحدَّث الرجال الغرباء إلى النساء. في هذه الدولة، تُزهق أرواح النساء باسم الاحترام. يُختزل التحقيق بحجّة الحسّاسيّة الثقافيّة. يقتل الرجل المرأة، يسكت مجتمع، وتُعلن الشرطة عجزها!!!.

قامت جمعيّات نسويّة بإعلان الحداد وإصدار البيانات ونصب خيمة عزاء أمام مقرّ الشرطة احتجاجًا وغضبًا؛ , فكلّما قُتلت امرأة لا يُعتقل أحد ولا يعاقَب أحد بحجة "عدم توفّر الأدلّة". مقتل ياسمين كان في الإمكان منعه لو حُكم على خالد بالسجن لمحاولته قتل أخته وزوجته، ولحيازته سلاحًا غير مرخّص ولجرائم عنف ومخدّرات. ولكن أُطلق سراحه وأعيدت ياسمين إلى بيتها بعد خروجها من المشفى، وادّعت الشرطة أنّها أبلغت جهاز الرفاه الاجتماعيّ بقضيّتها بواسطة الفاكس. تقرير لم يصل قَطّ طبعًا!

لقد سمحت الشرطة للناشطات النسويّات بنصب الخيمة دون وضع أوتاد في الأرض، لأنّ أوتادًا في الأرض تُعتبر تهديدًا لكيانهم! وتعني بيتًا وسقفًا "غير قانونيّ"، فنُصِبت الخيمة بحبال طويلة كأنّها شبكة. تظاهرت النساء ضدّ شرطة التقاعس في حماية النساء، ورُفعت الشعارات المُندِّدة بقتل النساء وطالبت بالقبض على القتَلة وحذّرت من الجريمة القادمة. لم تكن هذه أوّل مظاهرة، ولم تكن ياسمين أوّل امرأة تُقتل. حسب معطيات جمعيّة "نعم- نساء عربيات في المركز"، قُتلت ٣٥ امرأة على أرض اللدّ والرملة خلال السنوات العشر الأولى من هذا القرن. توجّهنا إلى بيت

ياسمين للتضامن وتقديم ا لعزاء لأهلها. تبقّى منّا أربعة أشخاص وصحافيّ، وذهب الباقون كلٌّ إلى حياته.

كانت الجدّة تحمل غالية بيد ومفتاحًا صغيرًا بيدها الأخرى، ودموعها تنهمر على خدّيها الذابلَيْن المشقّقَيْن بتجاعيد الزمن والهمّ. أخذتُ غالية من حضن الجدّة وأجهشت بالبكاء. تحدّثتُ مع الجدّة ووجدت نفسي وحيدة في الغرفة معها محتضنةً الطفلة الضاحكة. سألتها : "شو هادا المفتاح اللي معك أمّ محمود"؟ ردّت من صدر مثقل ومتنهد: "هذا يا بنيّتي مفتاح باب بيتها الورّاني، الباب الجديد اللي فتحوه عشان أقبل أرَجّع ياسمين لبيتها بعد ما طلعت من المستشفى، ويا ريتني متت قبل ما أقبل! ما شافت يوم واحد مسعد معه. شافت الذلّ والعذاب ألوان. وبعد كلّ العمر والصبر صار بدّه يتجوّز وحدة ثانية وبدّه تِقْبل وتسكت تخدمه وتخدم اولاده، تنضرب وتسكت. وما قبلت تسكت. ليش تسكت"؟!

في آب الماضي، أرادت ياسمين أن تنهي زواجها والهروب من خالد الذي خلّد الجروح في جسدها وروحها. هذا كلّ ما طلبته؛ ترميم ما تبقّى من كرامتها، فتركت المنزل. ولئلاّ يعتقد أحد أنّها زوجة "غير صالحة"، اتّفقت هي وأخته سناء لترافقها في الهروب من الدار. حينذاك حاول خالد قتلهما. بعد أن اكتشفت أنّها حامل، قرّرت العودة إلى البيت حتّى بعد إصابتها برصاصه، لتضع "غالية" قبل ثلاثة أشهر. لم توافق أمّ محمود ابنتَها على قرارها بالرجوع، وخافت أن يعاود محاولة قتلها. وبعد ضغط العائله ورجال الصلح، رضخت أمّ محمود ووافقت على مضض. كانت الاتّفاقيّة أن يُفتح من بيت ياسمين بابٌ جديد يقابل بابَ أمّها، ولا يملك أحد مفتاحه غير ياسمين وأمّها، حتّى تستطيع اللجوء إليها متى شعرت بالخطر. رفعت أمّ محمود المفتاح وانهمرت دموعها مجدَّدًا: "وهيّاني قاعدة مع هالمفتاح. فكّرت بقدر أعمل لها إشي بيه، وهي طلعت من هذاك الباب وما رجعت، ومش رح ترجع يا ويلي عليها".

بكيتُ وعجزتُ عن النطق أو الحراك. وقعت كلمات أمّ ياسمين عليّ كطلقات رصاص متتالية... بعد انتهاء الجدّة من سرد القصّة، تعهّدتُ بأن أتابع بكلّ قواي وقدراتي ما تقوم به الشرطة في شأن هذا الملفّ، لأتأكّد من أنّه سيَزَجّ بخالد في السجن وسيَحاكَم على جرائمه كلّها. لم أَعِ مدى صعوبة بل استحالة ذلك في مدينة تسودها لغة العنف والرصاص؛ يخاف الإنسان فيها أن ينطق بشهادة حقّ خوفًا من أن يُقتل؛[1] مدينة يُقتل فيها شباب بعمر الورد لمجرّد الوقوف في مكان خطأ وزمان خطأ؛ مدينة تُهدم فيها البيوت فوق رؤوس أصحابها دون حساب؛ مدينة تعجّ بالناس من كلّ القرى الفلسطينيّة المهجّرة القريبة. عائلات بدويّة كاملة نزحت إليها من النقب الحارّ، باحثة عن لقمة العيش في مركز البلاد، ثمّ يختلط هؤلاء مع يهود تجمّعوا من روسيا وأثيوبيا والبلاد العربيّة، كلّهم هنا يعيشون، يتذمّرون، يعانون الفقر والجريمة، ويتمتّعون بلحظات مجد خاطفة مع زيارة وزير تارة أو متبرّع من أصول أمريكيّة يقوم بدور المسيح المنقذ، أو يشتركون في فيلم وثائقيّ لمخرج حالِمٍ بالشهرة يتركهم فورًا بعد الحصول على دموعهم البائسة لفيلمه. فكّرتُ في طريق عودتي أنّ ياسمين لن تحظى بأيّة لحظة مَجْدٍ حتّى لو مُزيّفة، وأنّ ذكراها ستتلاشى مع مرور الأيّام، وتساءلتُ عن نوع الحياة التي تنتظر أطفالها الستّة، وهل ستعرف غالية حقيقة موت أمّها يومًا؟ وهل سينمو الياسمين في قلب هند بعد كلّ ما شهدت؟...

***سماح سلايمة اغباريّة** هي عاملة اجتماعية، وناشطة نسويّة، ومؤسّسة ومديرة جمعيّة "نعم- نساء عربيّات في المركز" التي تهدف إلى رفع مكانة المرأة في مدن المركز والرملة واللدّ ويافا، وإلى مكافحة الجرائم ضدّ النساء وتدعيم أُسَر الضحايا.

[1] يُذكر أنّه، نتيجة الضغط الاعلاميّ والجماهيريّ الذي مارسناه بالتعاون مع العائلة، وصل خالد للمحاكمة وحُكم عليه بتاريخ 18.11.2013 بالسّجن المؤبّد لقتله ياسمين. بالإضافة بتاريخ 16.1.2014 حُكم عليه بالسجن 12 عاما على محاولته لقتل ياسمين وأخته.

قتل النساء الفلسطينيّات: بين السلطة الأبويّة والسلطات الإسرائيليّة

مريم هوّاري*

في السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة 2012، قُتلت عائشة الأعسم، فتاة في الخامسة عشرة من بلدة تلّ السبع، على يد أخيها. الشرطة الإسرائيليّة كانت على علم أنّ حياة عائشة معرّضة للخطر من قِبَل عائلتها، فقد تلقّت شكوى ومكالمات حول الخطر الذي تتعرّض له، ومع هذا أعادتها إليهم بعد أن مكثت في بيت عمّها الذي التزم بالحفاظ عليها، وفضّلت أخْذ دَوْر المتفرّج ومشاهدة عائشة تقع ضحيّة قوانين اجتماعيّة تتمثّل بالسلطة الأبويّة من جهة، وضحيّة عدم تطبيق القانون الإسرائيليّ من جهة أخرى.

عائشة مثلها كما الكثيرات من النساء والفتيات الفلسطينيّات اللاتي كُنّ مهدَّدات بالقتل وقُتِلن على الرغم من توجّههنّ طالباتٍ للحماية من قِبَل السلطات الإسرائيليّة المسؤولة. هذه المقالة ستعرض العلاقة التفاعليّة بين بنْية المجتمع الفلسطينيّ، من جهة، وبنْية البيروقراطيّة الإسرائيليّة في حالات تهديد وقتل النساء الفلسطينيّات، من جهة أخرى. سأقوم بالتركيز على كيفيّة توجّه الشرطة الإسرائيليّة للظاهرة، وكيفيّة تعاملها مع شكاوى النساء الفلسطينيّات.

السلطة الأبويّة:

المجتمع الفلسطينيّ، كسائر المجتمعات، مجتمع أبويّ مبنيّ على علاقات قوى تُهمّش المرأة وتتعامل معها تعاملاً دونيّا.[1] هذه العلاقات تُشكّل الحياةَ اليوميّة للمرأة في الحيّز الخاصّ والعامّ،[2] وتقوم بتعزيز هيمنة الرجال في المجتمع وإقصاء النساء من مواقع اتّخاذ القرارات (على سبيل المثال، من خلال حرمان المرأة من الاستقلال الاقتصاديّ، والاستقلال الاجتماعيّ)، وموضعتها تحت رعاية ذكوريّة دائمة في جميع مراحل حياتها. إحدى الآليّات التي يستخدمها المجتمع لضمان استمراريّة البنْية الاجتماعيّة السائدة هي ما يسمّى بـِ "قوانين الشرف".[3] هذه قوانين غير مكتوبة، موجّهة للنساء، تحدِّد تصرّفاتهنّ في شتّى مجالات الحياة؛ كالتنقّل واللباس والجنسانيّة. أيّ "خرق" لهذه القوانين، من وجهة نظر المجتمع الأبويّ، يجرّ عقوبة، أقبحها وأوْجُها جريمة القتل، التي يرتكبها في -أغلب الأحيان- أحد أفراد عائلتها[4]. **"قوانين الشرف" هذه هي بمثابة ذريعة** لدى المجتمع ومرتكبي جريمة القتل للتخفيف من بشاعة الجريمة، والأنكى من ذلك أنّ هذه الادّعاءات تُستعمل في الإعلام والشرطة والقضاء. هذا التعامل الثقافويّ يغضّ الطرْف عن الدافع الحقيقيّ للقتل.[5] من وجهة نظر نسويّة، قتل النساء هو ظاهرة عالميّة، هو قتل لمجرّد أنّهنّ نساء، هو قتل

---

[1] Nadera Shalhoub-Kervorkian and Suhad Daher-Nashif, *Femicide and Colonization*: *Between the Politics of Exclusion and the Culture of Control*, 19(3) VIOLENCE AGAINST WOMEN, 295 (2013)

[2] محمّد حاجّ يحيى، عن الطابع الأبويّ للمجتمع، انعدام المساواة بين النساء والرجال والعنف ضدّ النساء في العائلة: حالة المجتمع الفلسطيني، مجلّة عدالة الإلكترونيّة، العدد العشرون، تشرين الثاني 2005.

[3] *Hassan Manar. "The Politics of Honor*: *Patriarchy, the State and the Murder of Women in the Name of Family Honor". Journal of Israeli History, 21, 1-2 (2002), 1-37*

[4] Aida Touma-Sliman, *Culture, National Minority And The State*: *Working Against The 'Crime Of Family Honour' Within The Palestinian Community In Israel', in* 'HONOUR': CRIMES, PARADIGMS, AND VIOLENCE AGAINST WOMEN 181, (Lynn Welchman & Sara Hossain ed. 2005).

[5] الهامش 1 أعلاه.

على أساس تمييز جندريّ ونوع من أنواع العنف الجنسيّ.[6] الدافع من وراء قتل النساء هو ذات الدافع الذي جعل المجتمع يختلق "قوانين الشرف"، ويُبارك زواج القاصرات وتعدُّد الزوجات. هو استمراريّة السلطة الأبو يّة والذكوريّة في المجتمع. من وجهة نظر المجتمع الأبويّ، عندما تقوم امرأة بِـ "خرق قوانين الشرف"، هي بذلك تزعزع جدران البنْية الاجتماعيّة وتشكّك بالسلطة الذكوريّة، فيقوم الرجال بقتلها للحفاظ على هذه السلطة.

السلطات الإسرائيليّة:

المادّة 5 من الاتّفاقيّة الدوليّة للقضاء على جميع أنواع التمييز ضدّ المرأة (1979) تنصّ على أنّ على الدول الموقِّعة على الاتّفاقيّة (ومن بينها إسرائيل) أن تقوم بتأمين الآليّات الملائمة لتغيير بنى اجتماعيّة وأنماط سلوكيّة تساهم في تعزيز هيمنة جنس على جنس آخر. فضلاً عن ذلك، المادّة 4 من قانون الأساس الإسرائيليّ "كرامة الإنسان وحرّيّته"، تنصّ على أنّه لكلّ إنسانٍ الحقّ في أن يجري الدفاع عن حياته وكرامته وجسده. بموجِب القوانين هذه، تقع على كاهل الدولة مسؤوليّةُ بذل الجهد اللازم للحفاظ على حياة النساء الفلسطينيّات فيها.

إذا قارنّا هذه البنود القانونيّة مع أرض الواقع، نرى أنّ منظومة العدالة الإسرائيليّة –ولا سيّما- الشرطة لا توفّر أيّ حماية للنساء، وتقوم باتّخاذ خطوات متقاعسة ومجحفة تجاه النساء الفلسطينيّات، فتفضّل أخْذ دَوْر المتفرّج وربط الجريمة بعادات وتقاليد وثقافة، وتتجاهل شكاوى النساء، وتعيدهنّ إلى البيئة القاتِلة مع العِلم أنّ حياتهنّ تحت الخطر.[7] أمّا في ما يتعلّق

[6] FEMICIDE: THE POLITICS of woman KILLING, 4 (New York, Jill Radford And Diana E.H. Russel, 1992).

[7] Nadera Shalhoub-kevorkian, *Racism, militarisation and policing: policereactions to violence against Palestinian women in Israel*,10:2 SOCIAL IDENTITIES, 172 (2004)

بالإجراءات والتوجيهات الداخليّة للشرطة، فهنالك تمييز وتفرقة واضحان في ما يتعلّق بمعالجة شكاوى النساء الفلسطينيّات مقابل معالجة شكاوى النساء اليهوديّات. فعلى سبيل المثال، العنف والقتل من قبل الزوج شائع في المجتمع الإسرائيليّ،[8] بينما في المجتمع الفلسطينيّ العنف والقتل موجَّه من قِبل الأب أو الأخ في غالبيّة الأحيان. وبينما تعالج الشرطة قضايا العنف من قِبَل الزوج في قسم خاصّ بـِ "العنف الأُسَريّ" ، تقوم الشرطة بمعالجة قضايا العنف من قِبَل أفراد عائلة أخرى في القسم العامّ،[9] هنا تقوم الشرطة بحصر "العنف الأسريّ" في أنّه العنف الموجَّه فقط من قِبَل الشريك، مع العلم أنّه، حسب المادّة 1 من قانون منع العنف الأسريّ في إسرائيل، يُدْرَج الأب والأخ ضمْن تعريف أفراد الأسرة، أي إنّ القانون يشمل العنف الموجَّه من قِبَلهما كذلك. هذه التفرقة جليّة في كيفيّة تعامُل الشرطة مع العنف الممارَس ضدّ النساء الفلسطينيّات.

عملُ القضاء الإسرائيليّ يقتصر على حالات "ما بعد الجريمة". في قرارات الحكم التي تتناول بها جريمة قتل تقو م المحاكم بإدانة القتل ومعاقبة القاتل بالسّجن الفعليّ، ولكن لغة القرار وتصريحات الإدانة تربط القتل بمجتمع أو ثقافة معيّنة ولا تتعامل مع القتل كظاهرة عالميّة.[10] في ما يتعلّق بالاعتداء على النساء الّذي كان من الممكن أن ينتهي بجريمة قتل، قامت المحاكم بفرض عقوبات قليلة ولا تتلاءم مع بشاعة الجريمة. في هذه القرارات، أخذت المحكمة في الحسبان اعتبارات تعزِّزُ السلطةَ الأبويّة كطلب المرأة في إلغاء الملفّ أو ادّعاءات الدفاع لحدوث "صُلحة"[11]

---

[8] أوريت كامير، نسويّة، حقوق وقانون (2002) (المصدر باللغة العبريّة).

[9] ردّ الشرطة الإسرائيليّة حول أسئلة تتعلّق "بالعنف الأسريّ" ضدّ النساء الفلسطينيّات، من خلال استمارة أسئلة قدّمها مشروع "منع قتل النساء العربيات" في العيادة النسويّة- القانونيّة في كلّيّة الحقوق في جامعة حيفا، بالتعاون مع جمعيّة "نساء ضدّ العنف" وَ "السوار" ولاحقًا جمعيّة "كيان" (2010-2011). (الاستمارة موجودة لدى الكاتبات)

[10] استئناف جنائيّ في المحكمة العليا رقم 08/10358.

[11] "الصُّلحة" هي مصطلح يُطْلَق على اتّفاقيّة تجري بين طرفَيْ نزاع لإيقاف النزاع. وفي الغالبيّة الساحقة من الحالات، المشتركون في الصُّلحة هم رجال.

بين الطرفين. المحاكم الإسرائيليّة لا تأخذ بعين الاعتبار علاقات القوى عند كتابة قراراتها، وتتجاهل الدوافع الحقيقيّة للعنف الممارَس ضدّ النساء بعامّة وقتلهنّ بخاصّة.

الرسالة التي تنتج من تقاعس الشرطة وتعامُلها المهمِل بحقّ النساء الفلسطينيّات، ومن تعامل المحاكم من حيث تصريحات وقرارات، تُغذّي السلطةَ الأبويّة في المجتمع، وتعطيها صلاحية التصرّف بأرواح النساء، وتصرّح للنساء الفلسطينيّات أنّه ما من قانون يضمن لك الحقّ بالحياة. هذا الإهمال هو تَجَلٍّ للحالة الاستعماريّة والتمييز العنصريّ ضدّ الفلسطينيّين/ات، وضمان لحالة الإقصاء التي تعيشها المرأة الفلسطينيّة مرّتين.

* **مريم هوّاري** هي ناشطة نسويّة، وطالبة لنيل اللقب الأوّل في كلّيّة الحقوق، جامعة حيفا.

قراءة في عمل الجمعيّات النسويّة في قضايا قتل النساء في المجتمع الفلسطينيّ

أديلا بياضي-شلون*

إذا نظرنا إلى تاريخ العمل النسائيّ والنسويّ في السياق الفلسطينيّ منذ نكبة 1948، نرى أنّ عمل النساء الفلسطينيّات كان حاضرًا دائمًا، اتّسم بالنخبويّة، ومنذ بدايته اقتصر على الجانب الخدماتيّ ذي الطابع الدينيّ والطبقيّ. الأطر والجمعيّات النسائيّة التي عملت على تقديم الخدمات عملت من خلال الوضع القائم بحيث رسّخته وأعادت إنتاجه، ولم تعمل على إحداث تغيير مجتمعيّ حقيقيّ في واقع النساء. من هنا، برزت دائمًا إشكاليّة تحديد ما إذا كانت هذه الجمعيّات هي نسائيّة أم نسويّة.

لقد شهد عَقد التسعينيّات من القرن الماضي تزايدًا ملحوظًا في عدد المؤسّسات النسويّة الفلسطينيّة والتي بَنَتْ عملاً مُمَأسَسًا يحمل الفكر والنشاط النسويّ، ولا يقتصر على الفعل النسائيّ. بعض من هذه الجمعيّات كثّف وضاعف ترسيخ مفاهيم نسويّة في اللغة والممارسات المجتمعيّة المختلفة[1]، ممّا أدّى إلى إحداث تغيير مجتمعيّ انعكس بخروج النساء من دوائر التهميش والأبويّة والتحرّك الى الحيز العام، على نحوٍ يضمن لهنّ حقّهنّ في العيش بكرامة ودون عنف. في كتابها "الجمعيّات النسائيّة والنسويّة الفلسطينيّة في مناطق 48"، تشير جنان عبده أنّ الجمعيّات القطْريّة عرّفت

[1] هذه الجمعيّات شملت: "جفرا" (1990)؛ "الفنار" (1991)؛ "نساء ضدّ العنف" (1992)؛ "السنديانة" (1993)؛ "الوفاء والأمل" (1993)؛ "السوار" (1997)؛ "الزهراء" (1997)؛ "كيان" (1998)؛ "سدرة" (1998)؛ "الثريّا" (1999)؛ "نساء وآفاق" (2000)؛ "اتّحاد معًا" (2000)؛ "الجنى" (2001)؛ "تالا" (2006)؛ "البير" (2007).

نفسها تعريفًا واضحًا بأنّها نسويّة، نحو: "كيان-تنظيم نسويّ"؛ "السوار- الحركة النسويّة العربيّة لدعم قضايا الاعتداءات الجنسيّة؛ وغيرهما... أمّا الجمعيّات المحلّيّة، فهي تعرّف نفسها على أنّها نسائيّة؛ ولربّما يشير ذلك إلى التخوّف المجتمعيّ من الفكر والتعريف النسويّيْن.[2]

الحدّ من ظاهرة قتل النساء لا زال صعبًا ومُضْنِيًا

بالرغم من نجاح المؤسّسات النسويّة في إحداث تغيير جوهريّ في عدّة مجالات حياتيّة، وبالرغم من تعدّد المما رسات والتوجّهات الفكريّة لهذه المؤسّسات، اتّفقت جميعها على ضرورة وحتميّة العمل على مناهضة العنف ضدّ النساء والذي يبلغ أوجه بقتل النساء. من المهمّ الإشارة هنا إلى أنّه، في مقابل ازدياد العمل النسويّ والحقوقيّ على الحدّ من العنف ضد النساء، تزداد -في ظلّ تزايد حالات القتل في السنوات الأخيرة- التحدّيات الماثلة أمام هذه المؤسّسات، وتزداد التساؤلات حِيال: "ماذا علينا وماذا بقي علينا أن نفعل"؟

هذه التساؤلات تنبثق من الوعي الكامل لهذه المؤسّسات، لأبويّة وذكوريّة المجتمع التي طالما غذّت وكانت السبب الرئيس في انتهاك حقوق وحرّيّات النساء. إنّ ما يصعّب على عمل هذه المؤسّسات في كثير من الأحيان هو تذويت النساء لهذا القمع وممارسته بحقّ ذاتهنّ وبحقّ إناث ونساء في بيئتهنّ ومجتمعهنّ. أبويّة المجتمع وذكوريّة نسائه أصبح نضال المؤسّسات النسويّة أجمع لكنّه ليس الوحيد، بل يمكننا أن نضيف إليه الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسّسات في نضالها اليوميّ أمام مؤسّسات الدولة. لقد أثبتت الشرطة والنيابة في الكثير من حالات قتل النساء تقاعسًا وتخاذلاً أدّى إلى مقتل المرأة بعد أن كانت مُعنَّفة ومهدَّدة بالقتل. إذًا، المؤسّسات النسويّة تقوم بنضال مستمرّ

2 عبده، ج. (2010). الجمعيّات النسائيّة والنسويّة الفلسطينيّة في مناطق *48*. مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة، برنامج الدراسات النسويّة.

يجابِه مؤسّسات المجتمع البطريركيّة ومؤسّسات الدولة البيروقراطيّة والتي لا تضع المجتمع الفلسطينيّ عامّة ونساءه خاصّة ضمن سلّم أولويّاتها. المرأة في هاتين البنيتين تجري مَوْضَعَتها في أسفل السلّم. السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل كون المؤسّسات النسويّة الفلسطينيّة في الداخل تشغلها نساءَ يجعل من عملها أصعب بكثير من أيّ مؤسّسة حقوقيّة أخرى؟ تاريخيًا، في نهاية سنوات السبعين عملت بعض النساء في منطقة الرملة واللدّ على التظاهر ضدّ قتل النساء بعد حالات القتل الأولى في هذه المنطقة. لم يكن منظَّمًا هذا العمل، ولم يوثّق تاريخيًا، بل سُرِدَ شفويًا. بَيْدَ أنّ الكثير من الجمعيّات (من بينها -على سبيل المثال لا الحصر-: "الفنار"؛ "البديل"؛ "السوار"؛ "نساء ضد العنف"؛ "معًا"؛ "نعم") عملت جاهدة منذ قيامها على منع ممارسات العنف ضدّ النساء وقتلهنّ جسديًا وروحانيًا. في ظلّ تزايد حالات القتل للنساء ، تشكّل في العام 2010 ائتلاف لعدّة مؤسّسات ناشطة وحقوقيّة لمناهضة قتل النساء، بهدف التكاتف وتشكيل قوّة أكبر تناهض قتل النساء.[3]

من أهمّ إنجازات عمل الجمعيّات النسويّة في العامين 2010-2011 منعُ الشرطة والنيابة وسلطات الدولة من استخدام المصطلح "شرف العائلة" الذي كان يُستعمل بعد كلّ حالة قتل، في محاوَلة من هذه السلطات أن تعزو ظاهرة قتل النساء إلى مركّبات "ثقافيّة" مجتمعيّة خاصّة بالمجتمع الفلسطينيّ في البلاد. وجاء الخطاب النسويّ ليؤكّد أنّ قضيّة قتل النساء هي جريمة، وأنّ النساء لا يُقتلن إلاّ لأنّهنّ نساء، وأنّ التستّر عليها هو مخالفة أخلاقيّة ومجتمعيّة. علاوة على ذلك، تمكن

---

[3] يضمّ الائتلاف اليوم كلاً من المنظّمات الآتي ذكرها في ما يلي: السوار – الحركة النسويّة العربيّة لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسيّة؛ اتّحاد المرأة التقدمي؛ انتماء وعطاء -الطيرة؛ إعلام - مركز إعلامي للمجتمع العربيّ الفلسطيني في إسرائيل؛ المنتدى العربيّ للجنسانيّة؛ الزهراء لرفع مكانة المرأة؛ المنتدى النسويّ الفلسطيني؛ أصوات - نساء فلسطينيات مثليات؛ بلدنا –جمعيّة الشباب العرب؛ حركة النساء الديمقراطيات؛ مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة؛ جمعيّة نساء ضدّ العنف؛ كيان – تنظيم نسويّ؛ معًا – اتّحاد الجمعيّات النسائيّة العربيّة في النقب؛ مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل؛ مركز الطفولة - مركز نسائيّ متعدّد الأهداف؛ نعم - نساء عربيات في المركز.

الإشارة إلى أنّ تكثيف العمل على قضايا قتل النساء من قِبل الجمعيّات النسويّة شجّع بعضًا من عائلات الضحايا المغدورات -ولا سيّما النساء فيها- على كسر حاجز الصمت وتقديم شكاوى، والشهادة في المحاكم ضدّ الجاني.[4] في المقابل، ثمّة تحدّيات عديدة تواجه العمل النسويّ في سبيل الحدّ من هذه الظاهرة، تتمثّل في قلّة التمويل، وفي محدوديّة تجاوب المجتمع مع نداءات هذه الجمعيّات لدعمها بالضغط على السلطات الرسميّة والمجتمعيّة لفرض القانون وضمان الحياة بأمان للنساء المهدَّدات بالقتل. إنّ النضال لاجتثاث الظاهرة لا زال طويلاً وصعبًا ما دام العنف هو لغة القوّة فوق لغة الحقّ، وما دامت الفجوة قائمة بين التصريح المعلن والعمل في الواقع في المؤسّسات المجتمعيّة والدينيّة والحزبيّة وغيرها. تكثر الأقنعة رغم رؤية الحقيقة. ولكن كفانا تستّرًا؛ فحتّى لو حاولنا دفن الحقيقة في قعر عميق ومظلم، هي هناك... موجودة ما دمنا موجودات وموجودين.

* **أديلا بياضي- شلون**، هي منظّمة جماهيريّة، كيان- تنظيم نسويّ، حيفا.

[4] مثلما حدث في عائلة "أبو غانم" بعد مقتل "حمدة أبو غانم" سنة 2007، قرّرت بعض النساء أن يكسرن حاجز الصمت فقمن بالإدلاء بشهاداتهنّ (بمن فيهنّ أمّها) أنّ أخاها "كامل" هو القاتل. فضلاً عن هذا، قامت إحدى قريباتها بالشهادة خلال التحقيق، وعلى الرغم من وعود الشرطة لها بتوفير الحماية لها فإنّها اختفت، وكان الظنّ الأكبر أنّها هي كذلك قُتلت. على الرغم من هذه الشهادات، قامت المحكمة بالحكم عليه بالسّجن 16 عامًا على أنّه شريك في القتل لا قاتل. وهكذا قُتلت حمدة مرتين. انظر/ي الرابط: http://www.nrg.co.il/online/1/ART1/705/191.html

قتل النساء في الإعلام الفلسطينيّ داخل إسرائيل

صبحي خطيب*

لا يمكن الحديث عن ظاهرة قتل النساء في المجتمع الفلسطينيّ داخل إسرائيل دون التطرّق إلى دَوْر الإعلام وتأثيره على تأطير وصياغة هذه الظاهرة. هذا التأطير وهذه الصياغة يتجلّيان في التسميات التي تُستخدَم أثناء التغطية الصحفيّة لحدث قتل امرأة.

تحاول هذه الورقة تحليل كيفيّة تأثير النظام الأبويّ للمجتمع الفلسطينيّ، والنظام الكولونياليّ الصهيونيّ، على الإعلام الفلسطينيّ داخل إسرائيل، ممّا يساهم في تشييد واقع المرأة الفلسطينيّة المواطنة في إسرائيل. الادّعاء الأساسيّ هو أنّ للإعلام الفلسطينيّ داخل إسرائيل دورًا أساسيًا وقدرة على تغيير واقع النساء بعامّة، وواقع قتل النساء بخاصّة، إذا تحرّر من الخطاب الأبويّ والاستعماريّ خلال تغطيته لحدث قتل امرأة أو فتاة.

أثبت الإعلام في السنوات الأخيرة قدرته على دفع عجلة التغيير وتسريع وتيرتها، من خلال المواضيع المطروحة والمصطلحات التي يجري استخدامها لإيصال الحقيقة. وكما ورد على لسان جون بيلجر: "ليس كافيًا أن يرى الصحفيّون والصحفيّات أنفسهم مجرّد رُسُل، بدون فهم الأجِنْدات الخفيّة لرسائلهم".[1] فالصحافة تتعدّى فكرة نقل الحدث، لأنّ كيفيّة النقل تعكس الخطاب المستعمل أثناء التعامل مع الحدث. كثيرًا ما تُحدِّد المواضيعُ والمصطلحات التي يتبنّاها الإعلام الأجِنْداتِ المطروحةَ

[1] Pilger, J. (2010) *Hidden Agendas.* Random House

للنقاش، أو كما عبّر عنها ماكسويل أمكامب: "الإعلام يجبرنا على الانتباه لمواضيع معيّنة، ويبني الصور حول الشخصيّات السياسيّة. الإعلام يقدّم على نحوٍ دائمٍ المواضيعَ مقترِحًا كيف على الأفراد أن يفكّروا بها، وأن يعرفوا عنها، وأن يشعروا نحوها".[2]

دور الإعلام الفلسطينيّ لا يختلف جوهرًا عن دور الإعلام عالميًا، لكن ما يميّزه هو كونه إعلامَ أقلّيّة يخضع لرقابة نظام كولونياليّ. تاريخيًا، الإعلام الفلسطينيّ بُتِرَ مع بداية النكبة سنة 1948 كسائر أوْجُهِ الحياة الثقافيّة، وانحصر في صحيفة "الاتّحاد" حتى أواخر ثمانينيّات القرن الماضي، وسيلةً إعلاميّة وحيدة غير مؤسّساتيّة. عندها، بدأ الإعلام التجاريّ في النموّ حتى أصبح هو الإعلام الرئيسيّ. عدم وجود محطّة إذاعيّة حتّى عام 1997، وعدم وجود قناة تلفزيونيّة حتّى العام 2012، عزّزا دورَ الصحافة التي يتصفّحها أكثر من نصف الفلسطينيّين في إسرائيل أسبوعيًا[3]، قرابة نصفهم من النساء. رغم ذلك، حضور وتمثيل النساء اقتصر على فكر أبويّ يرى في المرأة أمًّ وربّة منزل وزوجةً.

أحد المعطيات المثيرة للقلق هو خطاب حقوق الإنسان المنعدم تقريبًا في اللغة الصحفيّة الفلسطينيّة المعتمَدة؛ فمن أصل 508 أخبار وتقارير تناولتها أربع صحف تجاريّة في ثلاثة أيّام مختلفة، كان عدد الأخبار والتقارير التي تناولت حقوق المرأة كموضوع 15 تقريرًا وخبرًا، من بينها تقرير واحد فقط ذكر كلمة "حقّ". عشرة من بين هذه الخمسة عشر تقريرًا نُشِرت في أعداد الصحف الصادرة في يوم المرأة العالميّ.[4] هذه الأرقام تعكس حالة التغييب للنساء، هذا التهميش الإعلاميّ ليس من قبيل المصادفة، وإنّما هو مرآة تعكس واقع تهميش النساء في الحيزّين العامّ والخاصّ.

---

[2] McCombs, M. and Shaw, D.L. (1972). The agenda setting function of mass media. *Public Opinion Quarterly, 36, 176-185*

[3] بشير، ن. الشيخ أحمد، أ. وروحانا، ع. (2011). الفلسطينيّون في إسرائيل - المسح الإجتماعيّ الاقتصاديّ، النتائج الأساسيّة، جمعيّة الجليل.

[4] هذه النتائج ضمن بحث أجريته ضمن رسالة الماجستير.

أشارت الأبحاث التي أُجرِيَتْ في العَقد الأوّل من هذا القرن أنّ موضوع العنف هو الموضوع الرئيسيّ الذي يحظى بتغطية الصحف الفلسطينيّة في إسرائيل. هذا المعطى يعكس حالة التفكّك وانعدام الأمن أو أيّ منظ ومة قانونيّة تؤمّن حياة الأفراد. نتيجة لذلك، نسبة وشدّة العنف الموجّه إلى الفئة المستضعفة في المجتمع (المرأة) يزداد.[5] نصف الأخبار التي كان موضوعها الرئيسيّ المرأة الفلسطينيّة كان مصدرها الشرطة؛ وهو ما يعني أنّ الشرطة هي من تصوغ غالبيّة التقارير الإعلاميّة عن العنف الموجّه ضدّ المرأة الفلسطينيّة.[6] هذه الصياغات ذات صبغة استعلائيّة استشراقيّة تتعامل مع العنف ضدّ النساء على أنّه ظاهرة مجتمعيّة وثقافيّة لا تمتّ بِصلة للحالة السياسيّة والاقتصاديّة التي يعيش في ظلّها النساء والرجال الفلسطينيّون/ات. وكمثلها تمامًا تقارير الصحافة الفلسطينيّة. ففي حالة اللدّ والرملة، على سبيل المثال، كلّما قُتلت فتاة أو امرأة (حتّى نهاية سنة 2011 وبدايات سنة 2012) عَزا الإعلام والشرطة الاسرائيليّة فعْل القتل إلى "شرف العائلة" حتّى قبل الشروع في التحقيق، متغاضين عن مسؤوليّتهم في تفشّي العنف والمخدّرات والتجارة الحرّة بالأسلحة في هاتين المدينتين. عَزْوُ القتل إلى الشرف يرمي إلى التخلّي عن النساء والتحرّر من المسؤوليّة القانونيّة تجاههنّ.

في ما يتعلّق بالصحافة الفلسطينيّة المحلّيّة، على الرغم من أنّ نسبة العنف العالية موجّهة ضدّ النساء، يحتلّ هذا العنف نسبة ضئيلة من الأخبار ا لتي تغطّيها هذه الصحافة. وتقتصر على تقارير تتناول العنف في أقصى وأبشع حالته: القتل.[7] هذه التغطية تتناقض تمامًا مع الهدف الأساسيّ والإنسانيّ للصحافة (التي من المفترَض أن تكون صوتَ مَنْ لا صوت له/ا).

في السنتين الأخيرتين، ومن خلال ضغط الجمعيّات الحقوقيّة والنسويّة الفلسطينيّة على الإعلام والشرطة الاسرائيليّيْن، تَوقَّف هذا الإعلام عن تسمية القتل قتلاً على "خلفيّة شرف العائلة". أمّا

[5] جمّال أ. وبصول، س. (2012). هامشيّة خطاب حقوق الإنسان في الصحف العربيّة المحلّيّة، مركز إعلام.
[6] بحث أجريته ضم ن رسالة الماجستير تحت عنوان: "لغة حقوق الإنسان في الصحافة الفلسطينيّة في إسرائيل" (2013).
[7] المصدران السابقان.

الصحافة الفلسطينيّة داخل إسرائيل، فهي كالملحق أو التابع؛ تتأثر بالخطاب السائد في الصحافة الاسرائيليّة، أي هنالك حالة تقليد دائمة للتقارير الصحافيّة العبريّة. فحال الإعلام الفلسطينيّ داخل إسرائيل يمرّ في ظروف صعبة نظرًا لقلّة المهنيّين الذين يعملون في مجال الصحافة وتدهور حالة الصحفيّ الاقتصاديّة، وهما (تلك القلّة، وذاك التدهور) أمران ينعكسان سلبًا على مضمون الأخبار والتقارير.[8]

ع لى الرغم من قلّة الصحفيّين/ات الذين يَعُون أهمّيّة التسميات، ولا سيّما حين يتعلّق الأمر بحقوق الإنسان، استغرقت هذه السيرورة سنين طِوالاً حتّى أصبح المصطلح المتّبَع في أغلب وسائل الإعلام هو "قتل النساء".[9] اعتماد هذه التسمية، حتّى كتقليد من قِبل الإعلام الفلسطينيّ في إسرائيل، يدلّ على توجُّه للتغيير يجب أن تقابله بالترحيب والتشجيع الأُطُرُ النسويّة المختلفة، وكلُّ مَن يدعم ويناصر حصولَ المرأة على حقوقها وإلغاءَ التمييز الذي تعيشه.

* **صبحي خطيب** هو منسّق الإعلام والعلاقات العامّة في مركز مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة، حيفا.

[8] جمّال، أ. وعوايسة، ر. (2011). تحدّيات المهنة الصحفيّة: بين استقلاليّة الصحافيّين ووطأة ظروف العمل، مركز إعلام.

[9] ليس ثمّة دراسة تدعم هذا على نحوٍ إمبيريّ، لكن مقارنة الأخبار المتعلّقة بقتل النساء منذ سنوات التسعين بالأخبار نفسها في السنوات الأخيرة تكشف عن فرق واضح في التسمية.

الأنشطة الجـارية في مــدى الكرمل

"برنامج الدراسات النسوية"

- بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء عقد "برنامج الدراسات النسوية" في مدى الكرمل بالتعاون مع "السوار" و"كيان" ومجموعة "أطياف" ندوة بعنوان **"منالية العدالة للنساء الفلسطينيات"**. عقدت الندوة في قرية عرابة البطوف بتاريخ 2013/11/29. تطرقت البروفيسور نادرة شلهوب-كيفوركيان، مديرة برنامج الدراسات النسوية، للإطار النظري في مفهوم ومعنى المنالية كما قامت بتعريف المصطلحات والممارسات المركزية في هذا المضمار. كذلك قدمت شرحا عن بنية الاجهزة القانونية والاجتماعية والسياسية الاسرائيلية في واقع منالية العدالة للمرأة الفلسطينية وتحديدًا المرأة المعنفة... للاستزادة

"برنامج دراسات إسرائيل"

- "مكانة النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي"

صدر حديثا عن برنامج دراسات إسرائيل دراسة بعنوان "مكانة النخب الاقتصادية في المشهد السياسي الإسرائيلي"، أجراها كل من **امطانس شحادة، وإيناس خطيب**. تعرض هذه الدراسة تأثير النخب الاقتصادية الحالية، رجال الأعمال والقطاع الخاص، على السياسة العامة واتخاذ القرارات في إسرائيل، خاصة الاقتصادية منها، على إثر التحولات السياسية والاقتصادية في العقدين الأخيرين. وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن عدة اسئلة على سبيل المثال ما **سبب تراجع النخب الاقتصادية الإسرائيلية عن دورها السياسي وعن دعم عملية**

المفاوضات في نهاية التسعينيات؟ من هي النخب الاقتصادية الإسرائيلية الحالية وما هو تأثيرها على صناعة القرار الاقتصادي؟ هل ستعود النخب الاقتصادية للعب... للاستزادة

- **مراجعة لمقالة أيان لوستيك**

ضمن سلسة "دراسات عن إسرائيل: قراءات ومراجعات" قدم د. صعابنه مراجعة لمقالة لوستيك (2013) التي تتناول الخطاب الجديد الذي يتبناه اليمين الإسرائيلي مؤخراً الذي ينفي وجود "خطر ديموغرافي". تبين المقالة الدوافع من وراء هذا المنحنى الجديد وهوية المروجين له. كذلك تستعرض المقالة، بتمعّن شديد، المنهجيَات الإحصائيَة التي يتركز عليها هذا الخطاب وتناقش مدى صحّتها وعلميّتها... للاستزادة

- **سلسلة شخصيات في السياسية الاسرائيلية**

"شيلي يحيموفيتش" هي الشخصية الخامسة التي تستعرضها "سلسلة شخصيات في السياسية الاسرائيلية" ضمن برنامج دراسات إسرائيل، والتي تتناول الشخصيات من الجوانب المهنية، والفكرية، والسياسية والشخصية أيضًا. وُلِدت شيلي يحيموفيتش في آذار عام 1960. درست في جامعة بئر السبع وبدأت عملها في الصحافة منذ كانت طالبة جامعية. وبرزت كصحفيّة ناقدة ولاذعة.استقالت من عملها الاعلامي لتمتهن السياسة. انضمت لصفوف حزب العمل في العام 2005، عملت ونشطت في صفوفه وانتخبت لرئاسته في العام 2011 . مواقفها السياسية والاقتصادية مثيرة للجدل وتحمل بعض التناقضات في طياتها، فعلى سبيل المثال تَعتبر يحيموفيتش الصهيونيّة أحد المشاريع الأكثر أخلاقيّة بتاريخ البشريّة؛ للإطلاع بتوسع على هويتها وعلى المواقف المختلفة... اضغط هنا.

- **"ملفات مدى"**

نشرة غير دورية تصدر عن برنامج دراسات اسرائيل، تتناول هذه الملفات وبتوسع قضايا سياسية واجتماعية في إسرائيل، وقضايا تتعلق بالسياسات الاسرائيلية تجاه المواطنين العرب. بحث الملف الأول قضية مخطط برافر نُشرت في ثماني أوراق بحثية. ارتكزت كل ورقة على مجال بحثي مختلف في تناولها قضية المخطط كالتاريخي والحقوقي والقانوني والجماهيري والسياسي والجغرافي والاعلامي. لقراءة الملف... اضغط هنا.